# في الكنائس الشرقية الكاثوليكية

محاضرة القاها في نادي الشبيبة الكاثوليكية ،
باللغة الفرنسية

الخوري بطرس روفائيل

## ١

في سنة ١٤٥٣ افتتح الغازي ، محمد الثاني ، مدينة القسطنطينية ، فسقطت بدخوله اليها الامبراطورية البيزنطية . ولمّا انقضت ايام النهب ، امر محمد المسيحيين ان ينتخبوا لهم بطريركاً ، فوقع اختيارهم على جيورجيوس سكولاريوس ، الذي اتخذ له اسماً جديداً ودُعي جناديوس ، واعترف به الفاتح رئيساً دينيًا ، واقامه حاكماً مدنياً على المسيحيين البيزنطيين .

ولم تمضِ سنوات قلائل حتى دفعت تلك الفكرة محمداً الى ان يستدعي اليه ، الى القسطنطينية ، يواكيم اسقف بروسه الارمني فقلّده من السلطة على المتمذهبين بمذهبه ما قلّد جناديوس على رعيته ، وكان ذلك سنة ١٤٦١ .

وهكذا وُلّي بالتتابع سائر البطاركة الارثوذكس القاطنين ولايات المملكة كبطريركي اليعاقبة والنساطرة . الّا ان هؤلاء كانوا متعلقين بارادة الحكّام المحليين واهوائهم اكثر من تعلّقهم بارادة السلطان نفسه . بيد انه لم يكن لاحد من هؤلاء البطاركة من سلطة او ولاية ، حتى بعد انتخابه ، ان لم يمنحه السلطان براءة التثبيت التي كانت تُقرّه رسميًا رئيساً وحاكماً على كنيسته . وفي هذه البراءات كانت تُعيّن حدود السلطة والانعامات الممنوحة لكلّ بطريرك .

وكانت براءة التثبيت تولي البطاركة حقّ الحكم بالامور التي تتعلق برعاياهم . وللبطاركة ، دون غيرهم ، كان يرجع الحقّ باحكام الوراثة ، وفرض الضرائب ، والحقوق المدنية ، واحوال الزواج الدينية والمدنية ، وكل

علاقات مرؤوسيهم وصلاتهم مع الحكومة . وكان البطاركة يجلسون في مجلس شورى موظفي الباب العالي ، اي الولاة او القائمقامين ، ويدافعون امامهم عن مصالح رعاياهم . والامور القضائية التي تتناول المسيحيين وحدهم كانت تُرفع الى محاكم البطاركة الخاصة . وكان البطاركة يديرون ، بحريّة تامّة ، اوقاف طوائفهم وكنائسها ومدارسها ومستشفياتها . وكان لهم ملء الحقّ بان يقوموا بالاحتفالات الدينية كما يرتأون ، ويُنزلوا قصاصات يستصوبونها بالمذنبين من رعاياهم ، ان كهنة او علمانيين . وقد يطول بنا الشرح اذا جئنا على ذكر كل الانعامات والتفويضات التي كانت براءات التثبيت تخوّلهم اياها . فترى مما تقدّم ان البطاركة كانوا حكّاماً حقيقيين ذوي سلطان داخل المملكة العثمانية .

ولسائل ان يسأل: لماذا عامل محمد الثاني المسيحيين معاملة الرفق والمساهلة ، ومنحهم هذا الاستقلال والحكم الذاتي ، وهو الذي سكر من فتح مدينة القسطنطينية ، ودكّ عرش الامبراطورية البيزنطية ؟

نجيب : ان اسباباً بعضها سياسية ، وبعضها دينية دفعته الى ذلك:

امّا السياسية فهي ان الفاتحين ما دخلوا مدينة القسطنطينية حتى استسلموا لاعمال النهب والسلب . فذُعر المسيحيون وركنوا الى الفرار والمهاجرة . فخاف الغازي ، اذا طالت المدّة وظلّت الحال على ما هي ، ان يحرم العلم رجاله ، والتجارة أربابها ، والصناعات محترفيها . زد على ذلك ان المسيحيين كان عددُهم لا يُستهان بـه وكان باستطاعتهم ، لو ارادوا ، ان يعكروا صفاء الامن في السلطنة ! فاستدرك محمد الثاني هذه الامور ، واوعز الى جنوده ان يُخلدوا الى السكينة والراحة ، ووهب المسيحيين ما وهب من السلطة والإنعامات ، فسهلت عليه ادارة الاحكام ونجا من متاعب شتى . وهناك امرٌ آخر وهو ان الفاتحين ما كانوا يفهمون لغة سكّان البلاد التي دخلوها ، ولا يعرفون اخلاقهم ، ومن جهة اخرى كانوا يزدرونهم . فأسهل الطرق لادارتهم واوفقها كانت اذن تركهم وشأنهم يعالجون امورهم بموجب عوائدهم وتقاليدهم .

واما الاسباب الدينية التي حملت الغازي على معاملة المسيحيين معاملة الرفق فهي ان تصوُّر السلطة للدولة في ذلك العصر لا ينطبق على تصوُّرنا لها اليوم .

قال السيد دي روزاس ، وهو فقيه مشهور: « نحن نستصوب اليوم ان تسن الدولة ، التي هي ربٌ مطلق في ارضها ، شرائع تلزم كلّ من يقطن داخل تخومها وترتب انظمة تعم الكلّ ، وطنيين كانوا ام غرباء ، اية كانت عقائدهم الدينية . بيدَ ان القوانين المدنية كانت في العصور الغابرة خاضعة لشرائع الدين ومتعلقة بها ، وكانت السلطة المدنية على ارتباك ، غير شاعرة بمركزها وموقفها ومسؤوليتها ، ولذلك كان الغريب غريباً عن قوانينها لا يشترك في حياتها الشرعية ولم يكن بلستطاعة الشريعة ان تعترف بـه ولا ان تذود عنه . »

هذا ولمّا كان يصعب ، ان لم نقل يستحيل ، على الحكّام ان يسنوا للغريب شريعة خاصّة به ، كانوا يضطرّون ان يقضوا لـه بموجب شريعته . فالغريب كان يستمرّ اذن خاضعاً للشريعة الغريبة . ذلك ما حدث في المملكة العثمانية حيث كان الشرع اسلامياً ، اعني دينياً . ولمّا كان الغريب اعني المسيحي لا يستطيع ان يستفيد من القانون المدني الذي كان ايضاً دينياً ، ولما كان في نظر الترك غير مؤمن ، اقتضى ان تحميه شريعته الخاصّة ويُحاكم ويُقاصر بموجبها . وقد كان لهذا الامر اهميته في استقلال البطاركة ، وحمل فرنسة اولاً ثم سائر الدول الاوربيّة على عقد تلك الاتفاقات المعروفة بالامتيازات الاجنبية ( *Capitulations* ) مع الدولة العثمانية .

على ان هذه الانعامات الممنوحة للنصارى كثيراً ما اعطت سبيلاً للسلاطين الى ان يتدخلوا في امور المسيحيين الدينية ، فأحدث عملهم هذا خرقاً في النظام وفضائح عديدة . لان السلطان كان حفظ لنفسه حقّ رفض من لم يعجبه في انتخابات البطاركة ، وحقّ تثبيت من أراده منهم . وقد نقل لنا التاريخ ما جرى سنة ١٦٧٢ في انتخاب كيرلوس الخامس ، خليفة البطريرك مكاريوس الثالث ، اذ ان باشا الشام اجبر الرعيّة على انتخابه بطريركاً ولم يكن له من العمر ، آنذاك ، الّا ١٥ سنة .

وفي اثناء سنة ١٩١٣ عيّد الارمن ، في كل اقطار العالم ، التذكار المئوي الخامس عشر لاختراع مسروب لحروفهم الابجدية . فاقاموا ، في القسطنطينية ، في كنيسة كوم كابو ، حفلة دينية شائقة تقاطرت اليها الجماهير الغفيرة ، ومُثلت

الحكومة تمثيلاً ندر مثاله ، فانتصب ، في صحن الكنيسة ، طلعت بك ، وزير الداخلية حينئذ ، ولفظ خطاباً ممتعاً عدّد فيه حسنات الدستور العثماني ، وبيّن مادحاً وفاق الترك والارمن . ولم يمضِ على خطابه بعض الشهور حتى دخلت سنة ١٩١٤ ، سنة الحرب الكونية ، فبرهن طلعت بك بافعاله على تمكن محبة الترك القلبية للشعب الارمني !!!

وبالاختصار ان الحكومة العثمانية كانت تعتبر البطاركة موظفين تأمرهم ، بعض الاحيان ، بامور لم تكن من حقوقها وصلاحيتها ، واذا رأتهم يتردّدون بانجاز ما امرت ، بعثت اليهم «بتذكرة» تضطرهم بها الى الامتثال لارادتها .

وكان من نتائج تولية البطاركة الرئاسة المدنية وما يليها من الانعامات انها صارت عقبة كؤوداً في سبيل رجوع المسيحيين المنشقّين الى وحدة الكنيسة الرومانية ، وقيام كنائس شرقية كاثوليكية . فان السلطات الكنسية الارثوذكسية كانت الوحيدة التي كان الباب العالي يعترف بها . وبها وحدها كانت تتعلّق كلّ الامور المدنية التي وكلّ الفاتح قضاءها الى الاحبار المسيحيين . حتى انه على فرض ان قد اتّفق قوم من المسيحيين الشرقيين على ان يعودوا الى حضن الكنيسة الكاثوليكية ، فما كانوا يُعفون لذلك من التعلّق برعاتهم القدماء الارثوذكسيين ، والرجوع اليهم في امور المعاد والزواج والوصية والدفن وغير ذلك من الاحوال الشخصية . وكثيراً ما كان عودهم الى الاتحاد مع رومة سبباً لأعدائهم للسعاية بهم ، وفرصةً لإعنائهم وجبرهم على دفع الاموال الطائلة نجاةً من الظلم والاستبداد ، فضلاً عن ان رؤساء الدين الذين أقرّهم الباب العالي كانوا يتقاضون ظلماً الكاهن الكاثوليكي ضرائب فادحة ، لقاء الاجازة له بتوزيع الاسرار ، وتروس الصلاة على ميت!

ان الكنائس الشرقية الكاثوليكية ، اذا استثنينا الكنيسة المارونية ، لم يكن لها من وجود في عهد محمد الثاني . أجل ان بعض البطاركة الارثوذكسيين التجأوا الى رومة وطلبوا الانضمام اليها ، ولكن ما عتم خلفاؤهم ان نكثوا عهودهم ، ومن ثمّ أخفقت كلّ المساعي في سبيل الوحدة الكاملة . ولكنه قد بقي مع ذلك اساقفة ومؤمنون من كل الطوائف متمسكين بالوحدة

الرومانية ، بفضل واجتهاد المرسلين اللاتين ، وخصوصاً الآباء اليسوعيين الذين لهم النصيب الاوفر في رسالات الكنيسة حتى قال عنهم احد المؤرخين في ذلك العصر : « انه لم تتحد كنيسة شرقية مع رومة الّا وكان الآباء اليسوعيون العاملين الاولين على اتحادها.»

ولمّا انشأت رومة الكنائس الشرقية الكاثوليكية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، عيّنت لكلّ واحدة بطريركاً . غير ان السلطان لم يعترف بهم رسمياً كرؤساء لطوائفهم ، بل ظلوا دائماً متعلقين بالمقامات الارثوذكسية في كل امورهم المدنية ، وكانوا عرضةً لخسارات عظيمة واضطهادات فظيعة ، اذا ابدت السلطات الارثوذكسية استياءها منهم.

وفي الواقع لقد سبّب اتحادهم مع رومة اضطهادات عديدة . وكانت اقساها وافظعها اضطهادات سنتي ١٨١٨ و ١٨٢٤ خصوصاً في مدينتي حلب ودمشق . وهي التي اهابت بالكاثوليكيين للجهاد في سبيل تحريرهم المدني. وكان بطل المجاهدين الاسقف الملكي مكسيموس مظلوم الذي صار فيما بعد بطريركاً على طائفته.

كان المترط في مدينة ترياسته لما علم باضطهاد ابناء ملته سنة ١٨١٨ ، فذهب توّاً الى ڤينة ، واوقف جلالة امبراطور النمسة على حالة الكاثوليكيين الشرقيين ، واكثر من المساعي لينال تحرير ابناء طائفته المدني . فاهتمّت له الدوائر النمساوية وراحت تعمل بالاتفاق مع فرنسة وانكلترة على اجابة ملتمسه ، وهاك بعض التدابير التي اتخذتها :

اولًا : على الباب العالي ان يشبر الملكيين المضطهدين ابرياء من كل ما يُنسب اليهم.

ثانيًا : تستقلّ الطائفة الملكية عن الفنار وعن سائر البطاركة الخاضعين له.

ثالثًا : يخضع اساقفة الطائفة الملكية ورعاياهم للباب العالي خضوع اساقفة الفنار ومرؤوسيهم له . وبالنتيجة يستطيعون ، لو أرادوا ، ان يقطنوا المدن المستقفين عليها.

رابعاً : ان للملكيين حقاً ، حيث لا يملكون كنيسة ، ان يحوّلوا البيت الذي يريدونه الى مكان عبادة يقيمون فيه الصلوة والفروض الدينية.

الّا ان تدخل النمسة وممثلي فرنسة وانكلترة لم ينل نجاحه المرغوب الّا سنة١٨٢٨ ، لمّا اضطُهد الارمن الكاثوليك القاطنون القسطنطينية . (له صلة)